

العراق.. الفساد وجديّة مبادرة الرئيس



انفتحت على مشروع تطوير قناة الجيش الذي أهدى قبل أن يكتمل، وأصبح الآن مكبا للنفايات وغيرها الكثير الكثير، لكن الاحتمال كان واضحا في بعض الأحيان. ففي سنة 2017 استورد العراق رسميا ما قيمته 1.66 مليار دولار من الطماطم من إيران، أكثر من ألف مرة من الكمية التي استوردتها سنة 2016، وهذه الكمية غير منطقية حتى لو لم يزرع العراق كميات كبيرة من الطماطم. إن النتائج الإيجابية للفساد في العراق تجنيها إيران، كما يتضح، وما دام فئونها في العراق باقيا وميليشياتها التي تحمل السلاح والمنفقت خارج سيطرة الدولة تشكل الادلولة التي تهدد الدولة فإن أي حديث عن مبادرة لمحاربة الفساد سيكون كوميديا سواد.

التقرير الذي نشره الصحافي الأميركي روبرت وورث في 29 يوليو 2020 عن الفساد في العراق أثار ضجة كبرى في الأوساط الصحافية ووصف بـ "غير المسبوق" لجهة "غوصه" في التفاصيل وتطرقة إلى جملة من الملفات الحساسة التي تتعلق بأفة الفساد في العراق، ومدى علاقتها باطراف وشخصيات ومؤسسات وأزنة. وقال وورث في تقريره ذلك "يمكن الآن اعتبار الفساد قضية حياة أو موت، يجب على العراق أن يختار بين إطعام شعبه أو إثراء القصوص الحاكمين". وتطرق إلى قصة وزير الصحة الدكتور علاء العلوان الذي استقال لصعوبة تكيفه مع الفساد، إذ اكتشف، وهو تقني قضى عقودا في الخارج، لدى وصوله إلى منصبه، أن وزارته كانت تشتري لقاحات بعقد قيمته 92 مليون دولار، ولكنه وجد طريقة أخرى لشراء اللقاحات نفسها بأقل من 15 مليون دولار. وقال لوورث "بمجرد أن فُعلت ذلك، واجهت قدرا كبيرا من المقاومة، حملة شرسة ضد".

إن هناك قصصا موجعة للعراقيين يتجسد فيها الفساد الذي يبحثون عن وصف له في اللغة العربية مثل المئات من المليات التي انفتحت على الكهراء، في حين أن العراق مازال غارقا إلى اليوم في الظلام، ومليارات أخرى

العراق وانعكس سلبا بكل وضوح على مستوى معيشة الفرد العراقي ووضع أكثر من 40 في المئة من أبناء العراق تحت خط الفقر وعمل على انكماش بل وزوال الطبقة الوسطى التي كانت في وضع لا بأس به قبل الاحتلال. إن ما يؤخذ على المسؤولين الذين يعترفون بحجم الفساد الهائل والمتنامي إلى يومنا هذا، أنهم جميعا تشويهم بتهمة الفساد ولم يحاسبوا المسؤولين الحقيقيين أمام المحاكم، كما أن معظمهم، إن لم يكن جميعهم، يرفل بالمال الحرام من قوت الشعب العراقي. إن قصص الفساد في العراق من الكثرة بحيث لا تستوعبها مؤلفات، كما أن للفساد تاريخا طويلا من هدر أموال الدولة على مشاريع معطلة وخدمات مفقودة، وكشف برنامج "الحرّة تحرّى"، في قناة الحرة الأميركية معلومات ووثائق عن دور أحزاب وميليشيات في استغلال نفوذها داخل السلطة لتحقيق عوائد مالية ضخمة، كما كشف عن تضاعف حجم السرقات في العراق بعد أن تضاعفت سلطة الميليشيات المسلحة المدعومة من إيران، إذ أن الفساد المالي، الذي تديره الأحزاب والميليشيات في العراق، يدرّ عوائد مالية فلكية تجنيها أطراف السلطة منذ سنوات طويلة، على حساب شعب فقير ومؤسست بدأت بالتصدع والانتهيار.

الدول وكسرت قراراتها وخصوصا سويسرا، وهذا أمر خارج المعقول. ليست العبرة بإصدار قرارات وقوانين لا تُطبق، وإنما العبرة بالتطبيق فقد درج العراقيون على سماع أحاديث تشبه الحلم ووعود معسولة من جميع المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة ومن دون استثناء، وبعضهم شن هجمات كلامية على الفساد وتحدث بعضهم الآخر عن فتشي الفساد وأصدر القوانين وشكل اللجان والهيئات والنتيجة كانت المزيد من الفساد وهدر المليارات، كما قال لي وزير النفط الأسبق الدكتور عصام الجلي. اتهم بعضهم الرئيس صالح بأنه أول من أسس للفساد في الدولة العراقية، وقال بعضهم الآخر لو كانت مبادرة الرئيس صادقة لنذهب، قبل إطلاق مبادرته إلى هيئة النزاهة وصرّح بما كان يملك قبل الاحتلال وما يملكه الآن، إلا أن الجميع اتفق على أن أهدافا انتخابية تقف وراء هذه المبادرة غير ممكنة التحقيق في ظل أحزاب تمتلك ميليشيات بسلاح منفلت لا تسيطر عليه

الحقيقة التي باتت معروفة وأصبحت من المسلمات هي أن الحكومات المتعاقبة منذ 2003، ساعدت وشاركت في جميع عمليات استئراء الفساد في الدولة وأعمالها ومؤسساتها ووزاراتها ومصارفيها وعلى نطاق العراق كله، بل إنها شجعت الفاسدين على الاستمرار في سرقاتهم من دون رادع أو حساب ولا يزال كبار الحيتان مستمرين في عمليات النهب والسلب من قيادات أحزاب وميليشيات ووزراء ونواب ومدبرين عامين وضمن القطاع العام والخاص.

انضمّ بعض قادة الميليشيات إلى صفوف أغني رجال العراق، وأصبحوا مشهورين بشراء مطاعم راقية، ونواد ليلية ومزارع غنية على نهر دجلة، إذ كونت الميليشيات طبقة سياسية جديدة، أخلاقيات الواجدة هي الإثراء، وقد اتقنت هذه العصا، عبر الطوائف، القاتون على جميع المستويات: عمليات التضييق الروتينية لنقاط التفتيش، والاحتياط المصرفي، والاختلاس من الرواتب الحكومية. وإذا كان الرئيس برهم صالح هو أول رئيس للجمهورية يعترف بحجم الفساد الذي سرق من موارد العراق ما زاد على المليارات من الدولارات، كما يقول سفير العراق الأسبق في لندن الدكتور مظهر الأمين، فإن العبادي وعبد المهدي والكاظمي سبقوه في الاعتراف بما استنزفت من ميزانية

الدول وكسرت قراراتها وخصوصا سويسرا، وهذا أمر خارج المعقول. ليست العبرة بإصدار قرارات وقوانين لا تُطبق، وإنما العبرة بالتطبيق فقد درج العراقيون على سماع أحاديث تشبه الحلم ووعود معسولة من جميع المسؤولين الذين تعاقبوا على السلطة ومن دون استثناء، وبعضهم شن هجمات كلامية على الفساد وتحدث بعضهم الآخر عن فتشي الفساد وأصدر القوانين وشكل اللجان والهيئات والنتيجة كانت المزيد من الفساد وهدر المليارات، كما قال لي وزير النفط الأسبق الدكتور عصام الجلي. اتهم بعضهم الرئيس صالح بأنه أول من أسس للفساد في الدولة العراقية، وقال بعضهم الآخر لو كانت مبادرة الرئيس صادقة لنذهب، قبل إطلاق مبادرته إلى هيئة النزاهة وصرّح بما كان يملك قبل الاحتلال وما يملكه الآن، إلا أن الجميع اتفق على أن أهدافا انتخابية تقف وراء هذه المبادرة غير ممكنة التحقيق في ظل أحزاب تمتلك ميليشيات بسلاح منفلت لا تسيطر عليه

وجاء التشكيك من باحث سياسي كردي هو كفاح محمود، الذي قال "لو صدقت المساعي التي أعلنها الرئيس صالح فإنها تعد نقلة نوعية في إدارة الدولة والخروج من دائرة الفساد إلى دائرة معاداة الفساد وإعلان الحرب عليه"، لكنه، في الوقت نفسه أعرب عن تخوفه من نتائج مثل هذه المشاريع لأن "واقع الحال سيحيل هكذا مشاريع إلى أمنيات صعبة التحقيق يتم استثمارها انتخابيا كدعايات وشعارات لا وجود لها فعليا على الأرض"، عازيا ذلك إلى "الادلولة" وأنزعها الميليشياوية التي تهيم على معظم موارد البلاد ومفاصلها ومعاربها الحدودية والتجارة السوداء بأشكالها كلها بالتهاون مع قوى إقليمية مهمة وذات خبرة لتلقي، أيدولوجيا، معها في أي مشروع يبيح الاستخوان على الأموال التي سُرق من الإنشكال لخدمة مشروعها القائلدي. ثم إن "استرداد عائدات الفساد" عملية غير سهلة وقد تكون صعبة التحقيق، فقد أخبرني المستشار المالي السابق ضياء الخيون في وزارة المالية العراقية أن الأموال التي تحدث عنها الرئيس صالح ذهبت إلى جيوب الفاسدين واستردادها عملية صعبة جدا لأن قوانين الدول فيها سرية العمل المصرفي صارمة جدا، إلا إذا تعاونت

وما يؤخذ على المسؤولين الذين يعترفون بحجم الفساد المتنامي أنهم جميعا تشويهم بتهمة الفساد ولم يحاسبوا المسؤولين الحقيقيين أمام المحاكم، كما أن معظمهم يرفل بالمال الحرام من قوت الشعب العراقي ومن الطبيعي أن يواجه إعلان رئاسة الجمهورية عن إرسال مشروع قانون لاسترداد عائدات الفساد إلى مجلس النواب، ردود أفعال برلمانية متباينة. ففي الوقت الذي رحب فيه بعض النواب بالقانون وعدوه خطوة كبيرة، أكد آخرون أن أي مكافحة للفساد ستبقى حبرا على ورق طالما لم تتوفر الإرادة لضرب رؤوس الفساد والإطاحة بحياتهم، وسبب هذا التباين أن هناك كتلا سياسية مستفيدة من الفساد، فيما هناك كتل أخرى أقل استفادة، لكن تمرير القانون في البرلمان سيجعل الجميع يخسر لذلك سترى أن أغلبية النواب ستقف ضده، وستماطل في تمريره حتى عبور الانتخابات، التي يصرح الحراك الشعبي بأنه سيقاطعها، وبعد ذلك سيعود كل شيء إلى وضعه المعتاد، وكان شيئا لم يكن. إن الفساد في العراق فساد سياسي بنيوي جرى تأسيسه، منذ لحظة دخول الأحزاب السياسية، وكان مجلس الحكم الانتقالي قد وضع اللجنة الأولى في توزيع المغامم والأنصبة وكانت

د. باهرة الشيلخي
كاتبة عراقية

في الوقت الذي يبحث فيه العراقيون عن وصف للفساد الذي ضرب بلادهم منذ سنة 2003 إلى الآن، وأصبح وباء أسود ثقيلًا، ووجدوا أن مفردات اللغة العربية كلها عاجزة عن وصفه، جاءت المبادرة السياسية للرئيس العراقي برهم صالح لاستعادة أموال الفساد ومحاسبة الفاسدين وتقديمهم إلى العدالة لتخفيف تهكمهم وشكوتهم جديديتها.

وجاء التشكيك من باحث سياسي كردي هو كفاح محمود، الذي قال "لو صدقت المساعي التي أعلنها الرئيس صالح فإنها تعد نقلة نوعية في إدارة الدولة والخروج من دائرة الفساد إلى دائرة معاداة الفساد وإعلان الحرب عليه"، لكنه، في الوقت نفسه أعرب عن تخوفه من نتائج مثل هذه المشاريع لأن "واقع الحال سيحيل هكذا مشاريع إلى أمنيات صعبة التحقيق يتم استثمارها انتخابيا كدعايات وشعارات لا وجود لها فعليا على الأرض"، عازيا ذلك إلى "الادلولة" وأنزعها الميليشياوية التي تهيم على معظم موارد البلاد ومفاصلها ومعاربها الحدودية والتجارة السوداء بأشكالها كلها بالتهاون مع قوى إقليمية مهمة وذات خبرة لتلقي، أيدولوجيا، معها في أي مشروع يبيح الاستخوان على الأموال التي سُرق من الإنشكال لخدمة مشروعها القائلدي. ثم إن "استرداد عائدات الفساد" عملية غير سهلة وقد تكون صعبة التحقيق، فقد أخبرني المستشار المالي السابق ضياء الخيون في وزارة المالية العراقية أن الأموال التي تحدث عنها الرئيس صالح ذهبت إلى جيوب الفاسدين واستردادها عملية صعبة جدا لأن قوانين الدول فيها سرية العمل المصرفي صارمة جدا، إلا إذا تعاونت

علم فلسطين في مواجهة إعصار الراهية الخضراء

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

وكان الأجر أن يعتمدها حزب من الأحزاب، قبل أن يسرقها الإرهابيون الدواعش. فإذا كان النبي محمد اختار الأسود والعثمانيون وأخبرهم السلطان عبد الحميد اختاروا الأحمر، فإن تكرار الأخضر، بظل خيارا حزيا لا شأن لنا به، أما أن يُفرض على الوطن والناس، فهذا أمر مرفوض، فلا موجب لأن تغفر الراهية الخضراء وطنا يغمره العذاب ويحق على شبابه الاضطراب إلى المقاومة، في راهنية هذا الوطن وفي تاريخه.

في واحدة من اللقطات في تاريخ أيرلندا ظهرت أغنية في العام 1923 كان موضوعها العلم الوطني الأيرلندي. كانت الأغنية قد ألهمت حماسة الجماهير برمزيتها، وظلت تسري كالنار في الهشيم، حتى أصبحت بمثابة إعلان سياسي كتبه شاعر يدعى جيمس ريان. فيعد التوقيع على المعاهدة الأنغلو - أيرلندية، التي نصت على تأسيس كيان الحكم الذاتي المحدود، تحت مسمى "دولة أيرلندا الحرة" خرجت الأغنية إلى الملأ، تخاطب الذين وقّعوا على المعاهدة، والذين رفّعوا علم أيرلندا فوق مقر الكيان المسخ في دبلن. ومن بين ما تقوله الأغنية وهي تخاطب الموقعين على المعاهدة، بمصاحبة موسيقى شجيرة "انزلوه من السارية أيها الخونة الأيرلنديين، فهذا العلم يرمز إلى ما نطمح إليه نحن الجمهوريين.. إنه لن يرمز إلى شرادم حكم ذاتي، لم يجلب لهذا العلم سوى الخزي.. الرجال مستمرون في القتال، ولن يتوقفوا قبل أن تتوقف بريطانيا عن طغيانها". ملخص الأغنية أن المقاومين نافحوا عن علم شعبهم ولم يتقبلوا عليه وانتفضوا بالشجود وبالغن الملتمس للتمسك به، والدفاع عن أهم رموز شعبهم ونضالهم.

أحمر يتوسطه هلال كبير ونجمة، بل إن علم البريق الإمبراطوري الخاص بالسلطان كان أحمر تتوسطه نجمة سباعية كبيرة بخطوط بيضاء، وكان لون ما يسمى "الراهية المدنية" العثمانية أحمر خالصا. فالأخضر، الذي تبنته جماعة "الإخوان" واحتدت به حماس ليس بالضرورة ولا بالتأويل، رمزا إسلاميا. أما علم فلسطين، فهو علم الهوية الوطنية لشعب محدد، ولا يجوز أن يفترض علم من لون واحد، علما من خمسة ألوان، حسب تعبير الشاعر محمود درويش.

دراسات علم النفس الحديثة ربطت الأخضر بمعنى تحسين العامل النفسي وتحفيز حب الحياة والسعادة والرفاه، وهذا ليس المطمح الذي يمكن أن تصارح به جماعة تقول في أهم أهارجها، إن الموت في سبيل الله أسنى الأمانى. ويجدر التنويه إلى أن راهية النبي المصطفى عليه السلام، كانت سوداء يتخللها الجزء الثاني من الشهادتين.

العربية الكبرى التي أطلقها شريف مكة الحسين بن علي ضد الأتراك الطورانيين الذين أسقطوا السلطان عبدالحميد وسجنوه في منزل شخص يهودي في سلونيك، وغالبية الانقلابيين كانوا ضد الدين وضد العرب، وكان المنظر الأول لمشروعهم ضبا كوك الب يريد أن يذهب بهم إلى هوية قومية جديدة. ولقرط تغاضي "الإخوان" عن حقائق التاريخ ظلوا في أدبياتهم مصرين على اعتبار أن الإنجليز ومعهم الثورة العربية الكبرى قد أسقطوا خلافة إسلامية، وهذا غير صحيح، لأن القوميين الأتراك كانوا قد أفرغوا "السلطنة" من مضمونها الأيدولوجي منذ العام 1908 وأوقعوها تحت حكم منطرف قويا، وبعضه ملحد، وله الكثير من المحولات النظرية ضد الدين وضد العرب.

معنى ذلك أن تركيا هي التي أسقطت عثمانيتها بنفسها قبل اندلاع الحرب العظمى الأولى بست سنوات. ثم إن علم الإمبراطورية العثمانية كان تجمع الناس، ورسالة الظاهرة تكون مبهورة بتوقيعاتهم وهم من كل الأطياف. علم فلسطين ليس علم فتح أو أي فصيل آخر، لكي يميز أي طرف حزبي نفسه بعلمه الخاص ويفرضه على الوطن. فالناس عابرون ومراحل النضال تتجدد بأساليبها وناسها، والوطن باق؛ بشفاقة مائر شعبه وتاريخه. ثم إن هذا العلم الخاص، ليس لونا أو رسما غير مسبق، فالأخضر اعتمده ليبيا في عهد معمر القذافي، واعتمده السعودية وموريتانيا. وكانت جماعة "الإخوان" قد اعتمده راية لها، ورفعته على مقراتها، وعندما أعلن السعوديون عن تأسيس مملكتهم في العام 1932 واعتمدوا علمها، أضاف مؤسس الجماعة، حسن البنا، لعلم التنظيم، سيفين، لكي تشبه رايته بالعلم السعودي.

تجمعت الناس، ورسالة الظاهرة تكون مبهورة بتوقيعاتهم وهم من كل الأطياف. علم فلسطين ليس علم فتح أو أي فصيل آخر، لكي يميز أي طرف حزبي نفسه بعلمه الخاص ويفرضه على الوطن. فالناس عابرون ومراحل النضال تتجدد بأساليبها وناسها، والوطن باق؛ بشفاقة مائر شعبه وتاريخه. ثم إن هذا العلم الخاص، ليس لونا أو رسما غير مسبق، فالأخضر اعتمده ليبيا في عهد معمر القذافي، واعتمده السعودية وموريتانيا. وكانت جماعة "الإخوان" قد اعتمده راية لها، ورفعته على مقراتها، وعندما أعلن السعوديون عن تأسيس مملكتهم في العام 1932 واعتمدوا علمها، أضاف مؤسس الجماعة، حسن البنا، لعلم التنظيم، سيفين، لكي تشبه رايته بالعلم السعودي.

عندما أعلن الملك عبدالعزيز عن تأسيس المملكة، خالف البنا الموقف الرسمي للنظام، وبارك التأسيس، تأثرا بقوته الشيخ محمد رشيد رضا، اللبناني الطرابلسي. أما الملك فؤاد، فقد رفض الاعتراف بالمملكة العربية السعودية، إذ أراها مشروعاً منافسا للمشروع البريطاني لتنصيبه مرجعا - كملك أو خليفة - على المسلمين، بعد سقوط الدولة العثمانية وانتهاء مرحلة السلطنة. وظن البنا ورضا أن السعودية عندما تصبح مقرا لخلافة جديدة، سيكون لكل منهما حظ الصدر الأعظم أو ما يوازيه، لاسيما وأن مستشاري الملك المهين، لم يكونوا من المتفهمين في الدين ولا من أتباعه أصلا. كان جون فيليبي مسيحيا وزعم أنه دخل الدين الإسلامي، أما فؤاد حمزة، المفوه، فقد كان درزيا، فلم لا يكون رضا أو البنا صدرا أعظم؟ علم فلسطين يمثل تنوعا في الألوان لعلم العروبة الذي رفعتة الثورة

عدلي صادق
كاتب وسياسي
فلسطيني

تتنامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وبين الفلسطينيين الذين يتابعون الأحداث من الخارج، الانتقادات أو الماخذ على حركة حماس التي تتعمد طمس العلم الفلسطيني وتكريس رايته الخضراء. فمن خلال مشاهدة بعض الصور، انزع فلسطينيون أكثر من خلو الاحتشادات من علم فلسطين ذي الألوان الأربعة (بما فيها الأبيض). وبخلاف البسطاء الذين لا يدركون أبعاد ذلك، بدت تلك ظاهرة غير مقبولة، فمن العيب إبراز علم حزب علم الوطن والشعب، لكي يطغى الأخضر، وكأنه إشارة إلى النجاة وضمانة نيل الحق على مر التاريخ!

الرايات الحزبية ليست بديلا لرايات الأوطان مهما علا شأن الحزب في أي بلد. ويمكن للرايات الحزبية أن ترفع إلى جانب علم الوطن في مقرات الأحزاب فقط، أما في الساحات العامة الجمهيرية فإن راية الوطن هي التي

